

قياس أثر تطبيق مبادئ حوكمة شركات التأمين على جودة التقارير المالية *Measuring the impact of the principles of applying insurance company governance on the quality of financial reports*

محمدى سعاد^{1*} ، أوكبدان سناء²

¹ جامعة عين تموشنت، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مخبر استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي والسياحي SDSAT، (الجزائر)، souad.mohammedi@univ-temouchent.edu.dz

² جامعة عين تموشنت، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية، (الجزائر)، sanaa.oukebdane@univ-temouchent.edu.dz

تاریخ الاستلام: 2023/11/10 تاریخ قبول النشر: 2024/01/25 تاریخ النشر: 2024/06/30

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر تطبيق مبادئ حوكمة شركات التأمين على جودة التقارير المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم اعداد استبانة وتوزيعها على وكالات شركات التأمين العاملة في كل من ولاية (عين تموشنت، مستغانم، تلمسان، وهران)، حيث بلغ مجموع الاست問ارات الموزعة 65 استنارة، تم استرداد 59 استنارة وقبول 54 منها، وتحليلها باستخدام SPSS v.26.

وأظهرت نتائج الدراسة تبني شركات التأمين محل الدراسة مبادئ حوكمة الشركات ووجود أثر ضعيف لتبني هذه المبادئ على جودة التقارير المالية، وذلك من خلال مبدأ واحد وهو الإفصاح والشفافية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، شركات التأمين، جودة التقارير المالية.

تصنيف JEL: M48 ، G22

Abstract: This research paper aims to study the impact of applying corporate governance principles on the quality of financial reports. To achieve this objective, a questionnaire was prepared and distributed to insurance companies' agencies operating in the following provinces: Ain Temouchent, Mostaganem, Tlemcen, and Oran. A total of 65 questionnaires were distributed, 59 were retrieved, and 54 were accepted. These questionnaires were analyzed using SPSS v.26.

The study's results showed that the studied insurance companies adopt corporate governance principles and have a weak impact on the quality of financial reports, mainly through the principle of disclosure and transparency.

Keywords: Governance, insurance companies, financial report quality.

Jel Classification Codes: M48, G22.

*المؤلف المرسل: محمدى سعاد

1. مقدمة:

أصبحت الحوكمة من الموضوعات الهمة التي تطبق في الشركات الخاصة والعامة على حد سواء، ومما أدى إلى الكثير من المساهمين إلى فقد الثقة في الأسواق المالية ويرجع السبب إلى الإداريين الفائمين على إدارة الشركات ومدققي الحسابات الذين لم يفصحوا عن القوائم المالية والمحاسبية التي تتضمنها الشركات المختلفة، والذي أظهر

وجود خلل وعدم ثقة في التقارير المالية، وبالتالي بدأ هذا المفهوم يتسع أكثر فأكثر كلما ازداد تعدد بعض الشركات العملاقة.

ويتمثل تطبيق مبادئ الحوكمة في قطاع التأمين أكثر أهمية من القطاعات الأخرى، نظراً لاحتواء شركات التأمين على مجموعة من العناصر وال العلاقات المتداخلة لا توجد في الشركات الأخرى، حيث أصبح مفهوم حوكمة الشركات أكثر من الضروري في شركات التأمين لما لهذه الأخيرة من عمليات مالية معقدة، وخصوصية صناعتها المبنية على عنصر الثقة بين الأطراف ذات المصلحة، نظر لها من أهمية في حماية مصالح الأطراف الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالشركة، من خلال ضمان تقديم قوائم مالية تتسم بالمصداقية والجودة تساعدهم على اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بمصالحهم داخل الشركة.

من هنا يمكن صياغة إشكالية بحثنا في السؤال التالي:

- ✓ ما مدى مساهمة مبادئ حوكمة شركات التأمين في تحقيق جودة التقارير المالية لشركات التأمين الجزائرية؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة نطرح الفرضية الرئيسية التالية:

- يساهم تطبيق مبادئ حوكمة شركات التأمين في تحقيق جودة التقارير المالية لشركات التأمين الجزائرية، وتتفق إلى الفرضيات الفرعية التالية:

1. يساهم مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية لشركات التأمين الجزائرية.
2. يساهم مبدأ اللجان المتخصصة في تحقيق جودة التقارير المالية لشركات التأمين الجزائرية.
3. يساهم مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تحقيق جودة التقارير المالية لشركات التأمين الجزائرية.
4. يساهم مبدأ دور أصحاب المصالح في الحوكمة في تحقيق جودة التقارير المالية لشركات التأمين الجزائرية.
5. يساهم مبدأ التدقيق والرقابة الداخلية في تحقيق جودة التقارير المالية لشركات التأمين الجزائرية.
6. يساهم مبدأ الإفصاح والشفافية في تحقيق جودة التقارير المالية لشركات التأمين الجزائرية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات.
- التعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة شركات التأمين على تحقيق جودة التقارير المالية لشركات التأمين الجزائرية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقسيير وتحليل معلومات الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss v.26، ثم استخدام المنهج الاستباطي لتحديد محاور البحث وصياغة الفروض، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفروض للتأكد من صحتها.

2. مراجعة الأدبيات النظرية:

1.2 مفهوم حوكمة شركات التأمين:

لا يوجد اتفاق موحد حول تعريف حوكمة الشركات، حيث تعددت التعريفات بتنوع وجهات النظر، سواء من طرف الباحثين المفكرين أو المنظمات. فالحوكمة من منظور منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD هي: "ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه إدارة شركات الأعمال، ويحدد هيكل الحكومة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة، كما يحدد قواعد واجراءات اتخاذ القرار المتعلقة بشؤون الشركة، ويحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة عليها" (جودي و بن عمارة ، 2019، صفحة 325).

وتعرف لجنة Cadbury البريطانية الحوكمة على أنها: "النظام الذي يسير الشركات ومن أجل الحفاظ على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وبين الأهداف الفردية والمجتمعية، والهدف هو التوفيق بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع قدر الإمكان" (Ntim, 2017, p. 1).

أما حوكمة شركات التأمين فقد عرفتها وثيقة مبادئ التأمين الأساسية الصادرة عن الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين IAIS على أنها "الطريقة التي تشرف فيها مجالس الإدارة، الإدارة العليا على أعمال شركات التأمين، وتشتمل على نظام الشركات والشفافية والاستقلالية والمساءلة والمسؤولية والعدل والمسؤولية الاجتماعية، والإفصاح في الوقت المناسب والدقيق عن جميع المسائل المادية المتعلقة بشركة التأمين، بما فيها الوضع المالي والأداء والملكيه" (International Association Of Insurance Supervisors, 2003)

وتأسيسا لما سبق نستنتج أن حوكمة الشركات عبارة عن مجموعة من الأنظمة الخاصة بالإشراف والرقابة على الشركات، وتنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح، بما يعمل على تحسين الأداء وتوفير القوائم المالية الخالية من الغش والاحتياء.

2.2 أسس تطبيق الحوكمة في شركات التأمين:

وضع الاتحاد الدولي لمشرفي التأمين إجراءات وقواعد يمكن على أساسها تطبيق مبادئ الحوكمة في قطاع التأمين وذلك من خلال:

أ. وضع المتطلبات العامة لحوكمة شركات التأمين: سنة 2004، أكدت الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين على وضع المتطلبات العامة لحوكمة شركات التأمين، مع تكليف مديرى شركات التأمين بالمسؤوليات التالية : (Najjar, 2013, p. 60)

- أحد المسؤولية في قبول أنظمة ومبادئ الحكومة والامتثال لها واجراء تقييمات ذاتية سنوية تهدف إلى تقييم ومعالجة نقاط الضعف والقوة لديهم،
 - وضع ميثاق يحدد مدونة قواعد السلوك وأخلاقيات العمل ووسائل تحقيقها، يجب أن يتناول الميثاق جوانب مختلفة مثل: المعاملات والعلاقات وإدارة المخاطر، والحد الأدنى من الملاعة وهامش رأس المال ومتطلبات الاحتياطي القانوني، والامتثال للقوانين والرقابة الداخلية؛
 - الأشراف بحكمة على المديرين والمسؤولين التنفيذيين للتأكد من التزامهم بالسياسات والاستراتيجيات المذكورة في ميثاق الشركة؛
 - عقد اجتماعات منتظمة مع المديرين والمديرين التنفيذيين لمواكبة تدفق الأعمال والاطلاع على آخر التحديثات والقضايا؛
 - التأكد من أن جميع حملة الوثائق والموظفين والمساهمين يتم التعامل معهم بطريقة عادلة، وضمان الإفصاح عن المعلومات بطريقة شفافة.
- ب. **إجراءات الرقابة على التأمين:** يقوم تطبيق الحكومة على إجراءات رقابية منها (سنحاق الدين، 2022، صفحة 1259):
- يتمتع مراقب التأمين بصلاحية مطالبة مجلس الإدارة بوضع سياسات واضحة تتعلق بتعارض المصالح، والمعاملة العادلة للعملاء ومشاركة المعلومات مع أصحاب المصالح؛
 - يحق لمراقب التأمين مطالبة مجلس الإدارة بالإفصاح الكامل في التقارير السنوية وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وأهداف الشركة المحددة؛
 - من حق مراقب التأمين أن يطلب من مجلس الإدارة بالشركة تعيين ضابط اتصال للإشراف على العمليات التي تتم في الخارج، مع مراعات تشريعات الدولة، وتقييم تقرير دورى لمجلس الإدارة في هذا الشأن؛
 - يحق لمراقب التأمين أن يطلب من مجلس الإدارة بالشركة وضع سياسة مناسبة لمكافآت المديرين والإدارة العليا ومراجعة هذه السياسات بصفة دورية، وإبلاغ مراقب التأمين بهذه السياسة، مع الالتزام بما ورد في التشريعات بهذا الشأن.

3.2 مبادئ حوكمة شركات التأمين:

قام الاتحاد الدولي لمرقبي التأمين بنشر العديد من التنظيمات واللوائح والإرشادات حول موضوع حوكمة شركات التأمين حيث أن أبرز جهودها في هذا المجال تمثلت في إصدارها للعناصر الرئيسية لحوكمة شركات التأمين عام 2008، وقامت بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في 2009، أين تم اصدار ورقة مشتركة حول قضايا الحكومة في شركات التأمين، بهدف تقبيل وجهات النظر والأفكار بين الجهات التنظيمية الدولية ووضع مبادئ قابلة للتطبيق في مجال التأمين، من أهم هذه المبادئ ما يلي (بلقط و حمانة، 2020، صفحة 53):

1. **هيكل الحكومة:** يجب على هيكل الحكومة أن يعمل على رفع مستوى شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع

المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الاشراف والرقابة والالتزام
بتطبيق القانون.

2. أصحاب المصالح: ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الأطراف خاصة المؤمن لهم كطرف خاص، بحيث يجب أن تضمن شركة التأمين تمثيل مجلس الإدارة لجميع فئات أصحاب المصالح (بلقط و حمانة، 2020)، واحترام حقوقهم القانونية، وتعويضهم عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وضمان حصولهم على المعلومات المطلوبة. (فوريين، 2020، صفحة 188)
3. مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة: تمثل في المهام والسياسات التي يتوجب على مجلس إدارة شركة التأمين الإشراف والسيطرة عليها، والتي من أجلها ضمان إدارة سلية للشركة وسياسة مكافآت توظيف وتسخير كفؤة تضمن عدم تضارب مصالح أطرافها والرقابة على أدائها لتحقيق الأهداف المسطرة.
4. اللجان المتخصصة: يحرص مجلس الإدارة على وجود لجان تدقيق، حوكمة وإدارة مخاطر منبثقة عنه، تتضمن هذه اللجان المتخصصة أعضاء مستقلين وغير تفيذيين، مع ضرورة أخذ مجلس إدارة الشركة بالتوصيات التي تقدمها هذه اللجان.
5. وظائف الرقابة: تمثل في أهم السياسات والاستراتيجيات التي تعتمد عليها شركات التأمين لإدارة ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها، وتنتمي بالاستعانة بأطراف أكفاء مؤهلين ذوي خبرة ممثلين في الخبرير الإكتواري ولجان التدقيق والمدققين الخارجيين، والذين يتم اختيارهم وفق أسس صارمة وذلك لأهمية دورهم ومسؤوليات التي توكل إليهم من اطلاع وتدقيق في معلومات الشركة (بلقط و حمانة، 2020، صفحة 53)
6. الإفصاح والشفافية: ويتمثل في دقة وشمولية الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالقواعد المالية وأداء المنشأة، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية (IFRS)، أو القواعد المحاسبية المطبقة، مع ضرورة ضمان توفير قنوات توصيل المعلومات في الوقت المناسب لمستخدميها (اللайд، الشوبكي، و الحمدان، 2013، صفحة 102).

3. الدراسة التطبيقية:

1.3. الطريقة والأدوات:

- أداة الدراسة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على أداة الاستبيان باعتباره الأداة المناسبة لنوعية الدراسة كونها اعتمدت على متغيرات نوعية، وتوزيعها على عينة الدراسة وتحمييعها، تم تفريغها وعرضها وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية النسخة 26 (SPSS.V26) Statistical Package for Social Science (SPSS.V26)، واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات والوصول للنتائج النهائية للدراسة.

- المقياس المستخدم:

استخدمنا مقياس "Likert الخماسي" من أجل قياس إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الاستبيانات كما يلي:

الجدول 1: مقياس "Likert الخماسي"

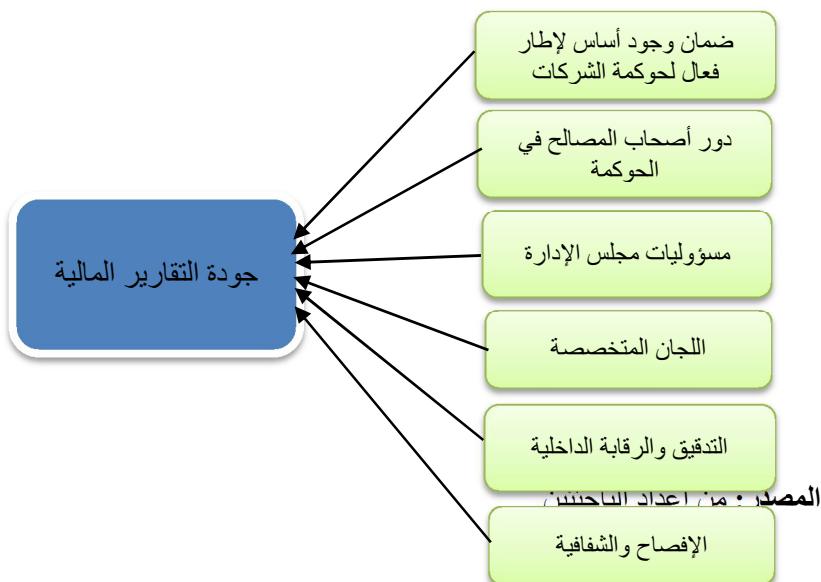
التصنيف	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	01	02	03	04	05
المتوسط الحسابي	1,80-1	2,60-1,81	3,40-2,61	4,20-3,41	5-4,21

المصدر: من اعداد الباحثين.

- نموذج الدراسة:

تم تصميم نموذج الدراسة بالاستناد إلى التأصيل النظري المشار له أعلاه، والشكل المولى يوضح نموذج الدراسة التطبيقية الذي انبثق منه محاور وأسئلة الاستبيان:

الشكل 1: النموذج العام للدراسة التطبيقية



يتمثل مجتمع الدراسة في شركات التأمين الجزائرية، واقتصرت عينة الدراسة على

النسبة	العدد	الموزعة	المسترجعة
		المبلغة	
%100	65		
%7,7	05		
%83,1	54	الصالحة للتحليل	
%9,2	06	غير المسترجعة	

الوكالات العاملة في كل من ولاية (عين تموشنت، مستغانم، تلمسان، وهران)، حيث تم توزيع 65 استمارة استبيان على عينة الدراسة، استرجعت منها 59 استبانة، وتم الغاء (05) استبانات لعدم توافقها لما تضمنته الاستبانة.

الجدول 2: توزيع الاستبانة

المصدر: من اعداد الباحثين.

2.3 عرض نتائج الدراسة:

- خصائص عينة الدراسة:

الفئة المستهدفة من مجتمع الدراسة هي فئة قصدية على حسب المركز الوظيفي داخل الشركة حيث تمثلت في كل من: مدير عام، عضو مجلس الإدارة، مراجع داخلي، مدير إدارة المخاطر بالشركة، والمحاسب المالي، وبتحليل الوصفي لعينة مجتمعنا المستهدفة يتضح أن نسبة الموظفين الذين بلغت سنوات الخبرة لديهم بين 10 سنوات و20 سنة تمثل أغلبية العينة بما يعادل 50% من عينة الدراسة وهي مدة نرى أنها كافية حتى يتمكن كل موظف في خلالها اكتساب خبرة جيدة في الميدان، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 3: خصائص عينة الدراسة

النسبة	النكرار	الفئة	المتغير
14,8	8	مدير عام	المنصب الحالي
13,0	7	عضو مجلس الإدارة	
22,2	12	مراجع داخلي	
16,7	9	مدير إدارة المخاطر	
33,33	18	المسؤول المالي والمحاسب	
38,9	21	أقل من 10 سنوات	سنوات الخبرة

50,0	27	بين 10 و 20 سنة
11,1	6	أكثر من 20 سنة
100	54	العينة

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتماداً على مخرجات spss.v26.

- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة: تم تقييم فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

أ. الصدق الظاهري للاستبانة: حيث تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (8) أعضاء من أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسويير بجامعة عين تموشنت وبناء على النصوصيات المقرحة من المحكمين تم صياغة الاستبانة في شكلها النهائي.

ب. معامل الثبات (الفا كرونباخ) للاستبانة: حيث تم احتساب معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة على حدة كما يلي:

الجدول 4: معامل الثبات (الفا كرونباخ) لمحوري الاستبيان

المحور	عدد العبارات	الفا كرونباخ
المحور الأول: قياس مدى تطبيق مبادئ حوكمة في شركات التأمين الجزائرية	04	0.733
	03	0,648
	04	0,684
	03	0,805
	03	0,681
	04	0,714
المحور الثاني: جودة التقارير المالية	12	0,799

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتماداً على مخرجات spss.v26.

ومن خلال اخضاع أسئلة الاستبانة لاختبار قوة الثبات باستخدام معامل الثبات بطريقة الاساق الداخلي وفق معادلة ألفا كرونباخ يلاحظ أن قيم ألفا كرونباخ كلها مرتفعة وتفوق الحد الأدنى المقدر بـ 60%， وهذا يعني أن الاستبانة المصممة صادقة، ويمكن الاعتماد عليها لإجراء الدراسة.

الاحداثيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المجلد 11 / العدد

01

129

أ. نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الأول (قياس مدى تطبيق شركات التأمين لمبادئ الحوكمة) ويكون هذا المحور من ستة أبعاد.

البعد الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحكومة الشركات

بالاعتماد على الأدوات الإحصائية المبينة في الجدول رقم (5) يتبيّن أن أغلبية أفراد العينة كانت إيجابية حول مبدأ "ضمان وجود أساس لإطار فعال لحكومة الشركات"، ويتبّع ذلك من خلال العبارة رقم (01)، التي حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3,93) وبوزن نسبي (78,51%)، ما يدل على أن أغلب المبحوثين بشركات التأمين محل الدراسة يتفقون على أن الأنظمة الداخلية تتوافق وتشريعات الدولة، تليها العبارة رقم (04) التي تشير إلى أن الشركة تتبع نظاماً محدداً لحكومة بمتوسط حسابي بلغ (3,89) وبوزن نسبي (77,77%)، تم تلبيتها العبارة الثالثة التي تنص على التوزيع الواضح للمهام وتحديد المسؤوليات والذي يعتبر من أهم متطلبات الحكومة بمتوسط حسابي بلغ (3,85) وبوزن نسبي (77,03%)، أما العبارة رقم (02) كان رأي المبحوثين فيها محايداً فيما يتعلق بأن الأنظمة الداخلية ملائمة وقابلة للتطبيق حيث جاءت بمتوسط حسابي (3,19) وبوزن نسبي (63,70%).

وبصفة عامة يتبيّن أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات البعد الأول بلغ (3,71) وهي قيمة تقع في المجال (3.41 و 4.20) أي بدرجة موافقة، بانحراف معياري منخفض (0,319)، وبوزن نسبي (74,25%) يفوق الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (16,374)، بمستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من (0.05)، ما يدل على وجود أساس لإطار فعال لحكومة الشركات وهذا راجع إلى أن الأنظمة الداخلية تتوافق وتشريعات الدولة، إضافة إلى توافر الشركة على نظام محدد ومكتوب لحكومة.

الجدول 5: تحليل البعد الأول "ضمان وجود أساس لإطار فعال لحكومة الشركات"

الرتبة	مستوى الدلالة	القيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	الرقم
01	0,000	13,38 1	78,51	0,508	3,93	أنظمة داخلية تتوافق وتشريعات الدولة	01
04	0,033	1,804	63,70	0,754	3,19	أنظمة داخلية ملائمة وقابلة للتطبيق	02
03	0,000	9,989	77,03	0,627	3,85	توزيع واضح للمهام وتحديد للمؤسسات	03
02	0,000	11,42 2	77,77	1,572	3,89	تتبع المؤسسة نظاماً محدداً لحكومة	04
-	0,000	16,37 4	74,25	0,319	3,71	فترات البعد الأول	-

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتماداً على مخرجات spss.v26.

البعد الثاني: "دور أصحاب المصالح في الحوكمة"

من نتائج الجدول رقم (6) نجد أن العبارة رقم (01) تحمل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3,94) وبوزن نسبي (78,88%)، وهذا ما يدل على أن أغلب المبحوثين

يتقون على احترام الشركات محل الدراسة لحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، تليها العبارة رقم (03) التي تنص على ضمان سهولة وحرية التواصل بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة بمتوسط حسابي بلغ (3,87) ووزن نسبي (77,40)، تم تليها العبارة رقم (02) "متوسط حسابي بلغ (3,85) ووزن نسبي (77,03). وبصفة عامة يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات البعد الثاني بلغ (3,88) وهي قيمة تقع في المجال (3.41 و 4.20) أي بدرجة موافقة، بانحراف معياري منخفض (0,533) ووزن نسبي (77,77) يفوق الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (12,233)، بمستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من (0.05)، مما يدل على احترام الشركات لحقوق أصحاب المصالح، وسهولة تواصلهم مع مجلس الإدارة.

الجدول 6: تحليل البعد الثاني " دور أصحاب المصالح في الحوكمة "

الرتبة	مستوى الدلالة	القيمة t	المستوى النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	الرقم
01	0,000	11,643	78,88	0,596	3,94	احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون	01
03	0,000	10,506	77,03	0,596	3,85	حق أصحاب المصلحة من الاطلاع على المعلومات التي لها علاقة مباشرة بمصالحهم	02
02	0,000	10,388	77,40	0,616	3,87	سهولة وحرية التواصل بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة	04
-	0,000	12,233	77,77	0,533	3,88	فقرات البعد الثاني	-

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتماداً على مخرجات spss.v26

البعد الثالث: " مسؤوليات مجلس الإدارة " من نتائج الجدول رقم (7) نجد أن العبارة رقم (01) والتي تأكّد على توافر مجلس الإدارة على الكفاءات والمؤهلات الالزامية لممارسة مهامهم احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3,96) ووزن نسبي (79,2%)، تليها العبارة رقم (04) التي تأكّد على ضمان المعاملة العادلة لجميع أصحاب المصالح من قبل مجلس الإدارة بمتوسط حسابي بلغ (3,93) ووزن نسبي (78,6%)، تم تليها العبارة رقم (03) بمتوسط حسابي بلغ (3,89) ووزن نسبي (77,8%)، وفي المرتبة الأخيرة العبارة رقم (02) بمتوسط حسابي بلغ (3,83) ووزن نسبي (76,6%).

وبصفة عامة يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات البعد الثالث بلغ (3,90) وهي قيمة تقع في المجال (3.41 و 4.20) أي بدرجة موافقة، بانحراف معياري منخفض

(0,43) وبوزن نسبي (5%) يفوق الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (15,426)، بمستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من (0.05)، مما يدل على موافقة أفراد العينة على مسؤوليات مجلس الإدارة في الحكومة.

الجدول 7: تحليل البعد الثالث "مسؤوليات مجلس الإدارة"

رقم العبارات	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى النسبي	القيمة t	مستوى الدلالة	الرتبة
01	الكافاءات والمؤهلات اللازمية لممارسة مهامهم	3,96	0,474	79,2	14,918	0,000	01
02	المراتبة الدقيقة لتنفيذ السياسات المحددة	3,83	0,575	76,6	10,657	0,000	04
03	يسعى مجلس الإدارة إلى ضمان استقلالية المراجعين الخارجيين.	3,89	0,538	77,8	12,144	0,000	03
04	يضمن مجلس الإدارة المعاملة العادلة لجميع أصحاب المصالح.	3,93	0,470	78,6	14,479	0,000	02
-	فقرات البعد الثالث	3,90	0,430	78,05	15,426	0,000	-

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتماداً على مخرجات spss.v26

البعد الرابع: "اللجان المتخصصة""

نتائج الجدول رقم (8) نجد أن العبارة رقم (02) تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3,93) وبوزن نسبي (6%), وهذا ما يدل على أن أغلب المبحوثين يتفقون على حرص مجلس الإدارة على تعيين لجنة إدارة مخاطر، وهي نتيجة منطقية نظراً لخصوصية عمل شركات التأمين، تم تلبيتها العبارة رقم (01) التي تأكّد على تعيين مجلس الإدارة لجنة حوكمة والذي يعتبر من أهم متطلبات تطبيق الحكومة في قطاع التأمين بمتوسط حسابي بلغ (3,89) وبوزن نسبي (77,8%)، تم تلبيتها العبارة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3,87) وبوزن نسبي (4%).

وبصفة عامة يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات البعد الرابع بلغ (3,90) وهي قيمة تقع في المجال (3.41 و 4.20) أي بدرجة موافقة، بانحراف معياري منخفض (0,507) وبوزن نسبي (78,14%) يفوق الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (13,140)، بمستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من (0.05)، مما يدل على موافقة أفراد العينة على تعيين مجلس الإدارة لجنة حوكمة ولجنة إدارة مخاطر منبثق عنـه، تتضمن هذه اللجان أعضاء مستقلين وغير مستقلين.

الجدول 8: تحليل البعد الرابع "اللجان المتخصصة""

الرتبة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى النسبي	القيمة t	مستوى الدلالة	الرتبة
01	يعين مجلس الإدارة	3,89	0,604	77,8	10,81	0,000	02

الرقم	العبارة	الرتبة	القيمة t	المستوى النسبي	الاحرف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	الرقم
01	تم عملية المراجعة الداخلية بشركة التأمين بواسطة شخص مؤهل	79,6	0,495	3,98	01			
02	مراجعة خارجية سنوية للتسجيلات والمعلومات المالية بواسطة مراجع مستقل وكفو ومؤهل وفقا لمعايير المراجعة	79,2	0,474	3,96	02			
-	بيانات التأمين القيام بمراجعة خارجية سنوية للتسجيلات والمعلومات المالية بواسطة مراجع مستقل وكفو ومؤهل وفقا لمعايير المراجعة	78,14	0,507	3,90	-			

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات spss.v26.

البعد الخامس: "التدقيق والرقابة الداخلية"

من نتائج الجدول رقم (9) نجد أن العبارة رقم (01) تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3,98) ويزن نسبي (79,6%)، وهذا ما يدل على أن أغلب المبحوثين يتفقون على أن عملية المراجعة الداخلية بشركة التأمين تتم بواسطة شخص مؤهل، تليها العبارة رقم (02) التي تؤكد التزام شركات التأمين القيام بمراجعة خارجية سنوية للتسجيلات والمعلومات المالية بواسطة مراجع مستقل وكفو ومؤهل وفقاً لمعايير المراجعة العالية الجودة بمتوسط حسابي بلغ (3,96) ويزن نسبي (79,2%)، تم تلبيتها العبارة الأخيرة التي تنص على تعين خبير اكتواري يتمتع بالاستقلالية والكفاءة بمتوسط حسابي بلغ (3,93) ويزن نسبي (6%).

وبصفة عامة يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات البعد الخامس بلغ (3,95) وهي قيمة تقع في المجال (3.41 و 4.20) أي بدرجة موافقة، بانحراف معياري منخفض (0,388) ويزن نسبي (79,13%) يفوق الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (18,085)، بمستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من (0.05)، مما يدل على موافقة أفراد العينة على وجود مبدأ التدقيق والرقابة الداخلية.

الرتبة	مستوى الدلالة	القيمة t	المستوى النسبي	الاحرف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	الرقم
01	0,000	14,573	79,6	0,495	3,98	تم عملية المراجعة الداخلية بشركة التأمين بواسطة شخص مؤهل	01
02	0,000	14,918	79,2	0,474	3,96	مراجعة خارجية سنوية للتسجيلات والمعلومات المالية بواسطة مراجع	02

						مستقل وكفؤ وموهول وفقاً لمعايير المراجعة العالية الجودة	
03	0,000	14,479	78,6	0,470	3,93	تعيين خبير اكتواري يتمتع بالاستقلالية والكفاءة	03
-	0,000	18,085	79,13	0,388	3,95	فترات البعد الخامس	-

الجدول 9: تحليل البعد الخامس "الإفصاح والرقابة الداخلية"

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتماداً على مخرجات spss.v26.

البعد السادس: "الإفصاح والشفافية"

من نتائج الجدول أدناه نجد أن العبارة رقم (03) تحمل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3,78) وبوزن نسبي (75,6%)، وهذا ما يدل على أن أغلب المبحوثين يتفقون على أن الشركات محل الدراسة تقوم صورة واضحة عن المخاطر المتوقعة، تليها العبارة رقم (01) التي تؤكد على أن الشركات تقوم بالإفصاح عن القرارات الجوهرية التي صدرت خلال السنة بمتوسط حسابي بلغ (3,76) وبوزن نسبي (75,2%)، تم تلبيتها العبارة رقم (04) التي تعبر على أن الشركات تفصح عن درجة تطبيق الحكومة بمتوسط حسابي بلغ (3,72) وبوزن نسبي (74,4%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة رقم (02) "الإفصاح عن خططها وأهدافها المستقبلية" بمتوسط حسابي بلغ (3,67) وبوزن نسبي (73,4%).

وبصفة عامة يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات البعد الخامس بلغ (3,73) وهي قيمة تقع في المجال (3.41 و 4.20) أي بدرجة موافقة، بانحراف معياري منخفض (0,669) وبوزن نسبي (74,63%) يفوق الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (8,033)، بمستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من (0.05)، مما يدل على موافقة أفراد العينة على وجود مبدأ الإفصاح والشفافية.

الرتبة	مستوى الدلالة	القيمة t	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	الرقم
02	0,000	7,694	75,2	0,725	3,76	الإفصاح عن القرارات الجوهرية التي صدرت خلال السنة	01
04	0,000	5,639	73,4	0,869	3,67	الإفصاح عن خططها وأهدافها المستقبلية	02
01	0,000	7,959	75,6	0,718	3,78	تقديم صورة واضحة عن المخاطر المتوقعة	03
03	0,000	6,366	74,4	0,834	3,72	الإفصاح عن درجة	04

						تطبيق المؤسسة لقواعد	
						حوكمة الشركات	
-	0,000	8,033	74,63	0,669	3,73	فقرات البعد الخامس	-

الجدول 10: تحليل البعد السادس "الإفصاح والشفافية"

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتماداً على مخرجات spss.v26

اجمالي أبعاد المحور الأول:

تشير النتائج المعروضة في الجدول الموالي رقم (11) إلى تبني الشركات محل الدراسة لمبادئ حوكمة شركات التأمين، حيث أن إجابات عينة الدراسة تشير إلى موافقة مرتفعة على عبارات الأبعاد (ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، دور أصحاب المصالح في الحكومة، مسؤوليات مجلس الإدارة، اللجان المتخصصة، التدقيق والرقابة الداخلية، الإفصاح والشفافية)، بمتوسط حسابي ينحصر بين (3.41 و4.2)، وانحراف معياري منخفض (0,375)، وزن نسبي (77,00)، وبمستوى معنوية (0.000) وهو أقل من (0.05)، وكانت الموافقة على أغلب عبارات هذه المبادئ الستة مرتفعة.

حيث حقق مبدأ التدقيق والرقابة الداخلية أعلى نسبة موافقة بوزن نسبي (79,13) وبمتوسط حسابي (3,95) وبمستوى معنوية (0.000)، وهذا ما يدل على موافقة المستجوبين على وجود تدقيق ورقابة داخلية. كذلك الموافقة على المبادئ (اللجان المتخصصة ومسؤوليات مجلس الإدارة) حققت نسبة موافقة عالية ومتقاربة بمتوسط حسابي (3,90) وبوزن نسبي (78,14) و(78,05) وبمستوى معنوية (0.000)، ما يعكس توافق الشركات محل الدراسة على مجالس إدارة تتمتع بالكفاءة والاستقلالية تضمن وجود لجان متخصصة منبثقة عنها، كذلك الإجابات حول مبدأ دور أصحاب المصالح في الحكومة جاءت بوزن نسبي (77,77) وبمتوسط حسابي (3,88) وبمستوى معنوية (0.000)، ما يعكس احترام حقوق أصحاب المصالح، في المرتبة الأخيرة نجد المبادئ (الإفصاح والشفافية و ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات) حققت نسبة موافقة متقاربة بمتوسط حسابي (3,71 و3,73) وبوزن نسبي (77,00 و74,25) وبمستوى معنوية (0.000).

الجدول 11: اجمالي أبعاد المحور الأول

الرتبة	مستوى الدلالة	القيمة t	المستوى النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد	الرقم
06	0,000	16,374	74,25	0,319	3,713	وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	01
04	0,000	12,233	77,77	0,533	3,888	دور أصحاب المصالح في الحكومة	02

03	0,000	15,426	78,05	0,430	3,902	مجلس الادارة	03
02	0,000	13,140	78,14	0,507	3,907	اللجان المتخصصة	04
01	0,000	18,085	79,13	0,388	3,956	التحقيق والرقابة الداخلية	05
05	0,000	8,033	74,62	0,669	3,731	الإفصاح والشفافية	06
-	0,000	16,654	77,001	0,375	3,850	أبعاد المحور الأول	-

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتماداً على مخرجات spss.v26

ب. نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثاني (جودة التقارير المالية)

يلاحظ من نتائج الجدول رقم (12) عن وجود اتفاق بنسبة (79,42)% من المبحوثين على اجمالي فقرات البعد الثاني بمتوسط حسابي بلغ (3,9714) وهي قيمة تقع في المجال (3.41 و 4.20)، أي بدرجة موافقة، بانحراف معياري منخفض (0,388)، وقيمة t المحسوبة تساوي (18,085)، بمستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من (0.05)، وحققت العبارة الأولى التي تأكّد على أنه يتم الإفصاح عن جميع التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي أعلى نسبة موافقة بمتوسط حسابي بلغ (4,0741) وبوزن نسبي (4,0741) وقيمة اختبار t (18,446) (بمستوى دلالة (0.000)، مما يدل على وجود اجماع بدرجة كبيرة لدى المستجوبين على وجود افصاح شامل وفق النظام المحاسبي المالي لكافة القوائم المالية التي تصدرها شركات التأمين محل الدراسة.

بينما احتلت المرتبة الأخيرة العبارة رقم (09) والتي تنص على أن "توفر المؤسسة من خلال تقاريرها المالية معلومات محاسبية تساهم بصفة معترفة بالتبؤ الدقيق، ما يؤدي إلى تخفيض حالة عدم " بمتوسط حسابي بلغ (3,8704) وبوزن نسبي (77,40)%.

الجدول 12: تحليل المحور الثاني (جودة التقارير المالية)

الرتبة	مستوى الدلالة	القيمة t	المستوى النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	الرقم
01	0,000	18,446	81,48	,42789 0	4,0741	الإفصاح عن جميع التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي	01
06	0,000	12,168	79,25	,58157 0	3,9630	إعداد تقارير مالية واضحة ومفهومة من قبل المستخدمين	02
05	0,000	10,953	79,62	,65849 0	3,9815	إعداد التقارير المالية بطريقة موضوعية	03
07	0,000	13,119	78,88	,52903 0	3,9444	إعداد تقارير مالية تتناسب بالملائمة	04
04	0,000	14,298	80	,51396 0	4,0000	إعداد التقارير المالية بطريقة تساعد المستخدم	05

							على إجراء المقارنات	
10	0,000	13,023	77,77	,50157 0	3,8889	تعمل المؤسسة على توفير الموثوقية في المعلومات المالية	06	
03	0,000	39,977	80,74	,19063 0	4,0370	يتم الإفصاح عن جميع بنود التقارير المالية في الوقت المناسب	07	
02	0,000	15,763	81,11	,49208 0	4,0556	تحرص المؤسسة على مراجعة تقاريرها المالية من قبل محافظ الحسابات	08	
11	0,000	9,115	77,40	,70165 0	3,8704	توفر المؤسسة من خلال تقاريرها المالية معلومات محاسبية تساهم بصفة معترفة بالتتبُّع الدقيق، ما يؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكيد	09	
07	0,000	12,315	78,88	,56357 0	3,9444	تسمح التقارير المالية بتلبية احتياجات جميع المستخدمين من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة	10	
08	0,000	10,633	78,51	,63992 0	3,9259	إعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية	11	
09	0,000	8,510	78,14	,78352 0	3,9074	تتوافق المؤسسة على نظام معلومات محاسبية يساهم في تحسين جودة المعلومة المحاسبية	12	
	0,000	20,822	79,42	,34281 0	3,9714	جميع عبارات المحور الأول		

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتماداً على مخرجات spss.v26.

4. اختبار الفرضيات

يلاحظ من خلال الجدول الموالى ثبات صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة، كون مستوى الدلالة f تساوي 0.011 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) ومنه قبول الفرضية الرئيسية التي استندت إليها الدراسة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية، ويلاحظ أن معامل الارتباط R بين تطبيق حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية بلغ (0,536) وهذا يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة شركات التأمين وجودة التقارير المالية، كما يلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.287) وبالتالي يمكن القول أن تطبيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين يؤثر فقط بنسبة 28.7 % على جودة التقارير المالية، وهناك عوامل أخرى تؤثر على جودة التقارير المالية.

وإذا نظرنا إلى مستوى دلالة معنوية t في الجدول نجد أن هذا التأثير راجع إلى مبدأ الإفصاح والشفافية بقيمة (3,925) عند مستوى دلالة 0.000 بينما لا تؤثر المبادئ الأخرى على جودة التقارير المالية.

الجدول 13: أثر تطبيق مبادئ حوكمة شركات التأمين وجودة التقارير المالية

المتغير التابع y	sig	قيمة f	اختبار t للنموذج		معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	معامل الانحدار b	المتغيرات المستقلة
			Sig	t قيمة				
جودة التقارير المالية	0.011	3.154	0,505	0,671	0,287	0,536	0,097	ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات
			0,314	1,018			0,153	دور أصحاب المصالح في الحوكمة
			0,677	- 0,419			- 0,090	مسؤوليات مجلس الإدارة
			0,692	- 0,398			- 0,073	اللجان المتخصصة
			0,241	- 1,189			- 0,204	التدقيق والرقابة الداخلية
			0,000	3,925			0,312	الإفصاح والشفافية

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات SPSS v26.

الإجابة على فرضيات الدراسة:

من خلال الجدول رقم واختبار t-test نستنتج مايلي:

1. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الأولى
2. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ دور أصحاب المصالح في الحوكمة عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الثانية

3. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الثالثة
4. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ اللجان المتخصصة عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الرابعة
5. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ التدقيق والرقابة الداخلية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الخامسة
6. جود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي قبول الفرضية السادسة

5. خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تبني شركات التأمين الجزائرية لمبادئ حوكمة شركات التأمين وأثر تطبيق هذه المبادئ على تحقيق جودة التقارير المالية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي كما يلي:

- تبني الشركات محل الدراسة لمبادئ حوكمة شركات التأمين، حيث أن إجابات عينة الدراسة تشير إلى موافقة مرتفعة على عبارات الأبعاد (ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، دور أصحاب المصالح في الحكومة، مسؤوليات مجلس الإدارة، اللجان المتخصصة، التدقيق والرقابة الداخلية، الإفصاح والشفافية)،
- وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحكومة وجودة التقارير المالية كون مستوى الدلالة f تساوي 0.011 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) ومنه قبول الفرضية الرئيسية
- وجود علاقة طردية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة شركات التأمين وجودة التقارير المالية، حيث أن معامل التحديد R^2 بلغ (0.287) وبالتالي يمكن القول أن تطبيق مبادئ الحكومة في شركات التأمين يؤثر فقط بنسبة 28.7% على جودة التقارير المالية، وهناك عوامل أخرى تؤثر على جودة التقارير المالية.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الأولى
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ دور أصحاب المصالح في الحكومة عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الثانية
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الثالثة
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ اللجان المتخصصة عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الرابعة
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ التدقيق والرقابة الداخلية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) وبالتالي رفض الفرضية الخامسة

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الإفصاح والشفافية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وبالتالي قبول الفرضية السادسة
وبناء على نتائج الدراسة توصي الباحثان على:

- أنه يجب على كافة شركات التأمين العاملة في السوق الجزائري السعي والحرص على تطبيق مبادئ حوكمة شركات التأمين وزيادةوعي هذه الشركات من خلال عقد الورشات والمؤتمرات لشرح طرق تبنيها في قطاع التأمين.
- تأهيل وتكوين المورد البشري في مجال حوكمة شركات التأمين باعتباره المسؤول الأول عن التطبيق السليم ل بهذه المبادئ.

6. قائمة المراجع:

- International Association Of Insurance Supervisors .(2003) .insurance core principles, standards, guidance and assessment methodology .
- Najjar, N. j. (2013). The Impact of Corporate Governance on the Insurance Firm's Performance in Bahrain. International Journal of Learning and Development, 3(2). doi:10.5296/ijld.v3i2.3511
- Ntim, C. G. (2017). DEFINING CORPORATE GOVERNANCE: SHAREHOLDER VERSUS STAKEHOLDER MODELS. Dans Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance. usa.
- Rezaee, z. (2003). The six-legged stool, (High-Quality Financial Reporting). strategic finance, 84(8).
- أميرة أحسن بلقط، و كمال محمد العربي حمانة. (2020). أثر حوكمة الشركات على تحقيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمين الجزائري حالة شركات التأمين saa,caar,caat .مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 5(العدد 13)، 48-64.
- أميرة فتحة، أمين مخفي، و هشام حربز. (2020). انعكاس تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية. مجلة دفاتر بوادر، 10(02)، 145-158.
- حاج قويدر قورين. (2020). دور نظام حوكمة الشركات في الرفع من جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة حالة مؤسسة باتيميتال بعين الدفلة. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 14(1)، 185-201.
- سميرة جوادي ، و نوال بن عمارة . (2019). مدى التزام شركات التأمين الجزائرية بتطبيق قواعد الأفصاح والشفافية لإرساء مبادئ الحوكمة. بالتطبيق على عينة من شركات التأمين الجزائرية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06(03)، 322-340.

علي عبد الغاني اللابيذ، يونس عليان الشوبكي، و يوسف نيسان الحمدان. (2013). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية. مجلة التقى، 26(4).

نور الدين سنحاق الدين. (2022). واقع تطبيق أسس الحوكمة الخاصة بقطاع التأمين بالتطبيق على شركات التأمين الجزائرية. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05(العدد 1275-1255)، (01).

8. ملخص:

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreurs standard de l'estimation
1	,536 ^a	,287	,196	,29744

a. Prédicteurs : (Constante),
الإفصاح والشفافية, اطار فعال للحكومة, مسؤوليات مجلس الإدارة,
التدقيق والرقابة الداخلية, دور أصحاب المصالح, اللجان المتخصصة
b. Variable dépendante :

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1,674	,279	3,154	,011 ^b
	de Student	4,158	,088		
	Total	5,832	53		

a. Variable dépendante :
جودة التقارير المالية
b. Prédicteurs : (Constante),
الإفصاح والشفافية, اطار فعال للحكومة, مسؤوليات مجلس الإدارة,
التدقيق والرقابة الداخلية, دور أصحاب المصالح, اللجان المتخصصة

Coefficients^a

Modèle	B	Erreur standard	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		Corrélations		
			Béta	t	Sig.	Corrélation simple	Partielle	Partielle	
(Constante)	3,266	,597		5,47	,000				
				0					

اطر_فعال_للحوكمة	,097	,144	,093	,671	,505	,137	,097	,083
دور_ أصحاب_المصالح	,153	,150	,245	1,018	,314	,193	,147	,125
مسؤوليات_ مجلس_الادارة	-,090	,214	-,116	- ,419	,677	,132	-,061	-,052
الجان_المختصة	-,073	,184	-,112	- ,398	,692	,179	-,058	-,049
التدقيق_والرقابة_الداخلية	-,204	,172	-,240	- 1,189	,241	,165	-,171	-,146
الإفصاح_والشفافية	,312	,079	,629	3,925	,000	,480	,497	,483

a. Variable dépendante : جودة التقارير المالية